

Distr.: General
28 March 2023
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2023

5 إلى 9 حزيران/يونيه 2023، نيويورك

البند 3 من جدول الأعمال المؤقت

المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقق التي أجريت في عام 2022

موجز

يُقدّم هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي اضطلع بها مكتب مراجعة الحسابات والتحقق عن السنة المنتهية في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 وموجزاً لأنشطة التحقيق التي أجراها خلال تلك السنة. ويتضمن التقرير رأياً يستند إلى نطاق العمل المضطلع به، بشأن مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في الكيان المعني؛ وموجزاً مقتضباً للأعمال والمعايير المؤيدة لذلك الرأي؛ وبياناً عن حالة الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية المتبعة؛ ورأياً بشأن ما إذا كان توفير الموارد مناسباً وكافياً وفعالاً لتحقيق التغطية المتوخاة في مجال المراجعة الداخلية والتحقق.

وأصدر المكتب 106 تقارير عن مراجعة الحسابات ومذكرتين عن الخدمات الاستشارية. وتضمنت التقارير الـ 106 ما عدده 213 توصية، صُنّقت 139 توصية منها على أنها ذات أولوية "متوسطة" و 74 توصية على أنها ذات أولوية "عالية". ومن أصل تقارير مراجعة الحسابات البالغ عددها 106 تقارير، لم يتضمن 46 تقريراً (40 مراجعة مالية للمشاريع، ومراجعة للحسابات على سبيل المتابعة، وخمسة تقارير موحدة) تصنيفاً إجمالياً. ومن أصل التقارير المتبقية البالغ عددها 60 تقريراً، تضمّن 23 تقريراً (38 في المائة) تصنيفاً بتقدير "مرضٍ تماماً"؛ وتضمن 20 تقريراً (33 في المائة) تصنيفاً بتقدير "مرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين"؛ وتضمن 16 تقريراً (27 في المائة) تصنيفاً بتقدير "مرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير"؛ وتضمن تقرير واحد (2 في المائة) تصنيفاً بتقدير "غير مرضٍ".



وظلت إدارة البرامج/المشاريع تتلقى أكبر عدد من ملاحظات مراجعة الحسابات، بما في ذلك المسائل المتعلقة بتصميم المشاريع ورصدها والإبلاغ عنها وإدارة مخاطر لمشاريع. ومن المجالات الأخرى التي تلقت أعداداً كبيرة من التوصيات إدارة الموارد المالية وإدارة المشتريات.

وعلى صعيد التحقيقات، انتهى المكتب من ما مجموعه 377 قضية وقام بإغلاقها، وهو أعلى رقم على الإطلاق في سنة واحدة حتى الآن. وفي نهاية عام 2022، جرى ترحيل 253 قضية إلى عام 2023. وأغلق المكتب 176 قضية بعد إجراء تحقيق فيها. وقد تبين أن الادعاءات الواردة في 114 قضية (64,8 في المائة) من تلك القضايا ليس لها ما يؤيدها من الأدلة المثبتة. ومن بين القضايا الـ 62 المتبقية، أدت 61 قضية (34,7 في المائة) إلى تقديم تقارير تحقيق (61 تقريراً) أثبتت بالأدلة وقوع سوء سلوك، وانتهى البت في قضية واحدة بتقديم رسالة خيارات.

وتمشيا مع الفقرة 10 من قرار المجلس التنفيذي 15/2022، ووفقاً لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، أُجري تقييم خارجي مستقل لجودة مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر 2022. وأصدر معهد مراجعي الحسابات الداخليين رأياً بشأن المكتب يفيد بأنه "متطابق عموماً". وهذا هو أعلى تصنيف في نظام التصنيف الثلاثي المستويات.

ويقدم التقرير استعراضاً عاماً لحالة تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات. ويتضمن أيضاً عناوين جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة خلال عام 2022، وما حصلت عليه من تقديرات (القرار 24/2013)؛ وحالات الغش والإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القرار 22/2011).

ويرد رد الإدارة على هذا التقرير بصورة مستقلة، كما هو مطلوب في القرار 13/2006. وقد أرفق بهذا التقرير التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة لمراجعة الحسابات والتقييم، الذي أُعدّ وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في إطار المساءلة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2008/16).

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي فيما يلي: (أ) أن يحيط علماً بهذا التقرير، الذي وُجِدَ مع تقارير وكالات الأمم المتحدة الأخرى⁽¹⁾، تمثيلاً مع قرار المجلس التنفيذي 10/2020؛ و (ب) أن يُعرب عن تأييده المستمر لمهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ و (ج) أن يحيط علماً بالتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، والذي ينبغي استعراضه كوثيقة مستقلة في إطار هذا التقرير.

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

المحتويات

الصفحة	الفصل
4	أولا - مقدمة
4	ثانيا - الولاية
5	ثالثا - الرأي
6	رابعا - بيان التوافق مع معايير المراجعة الداخلية للحسابات
7	خامسا - الميزانية وملاك الموظفين
8	سادسا - تنفيذ خطة مراجعة الحسابات على أساس المخاطر لعام 2022
13	سابعا - تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات
14	ثامنا - النتائج الرئيسية للمراجعة الداخلية للحسابات والأنشطة الاستشارية
20	تاسعا - التقييم الخارجي للجودة
20	عاشرا - الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية
20	حادي عشر - التحقيقات

المرفقات (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

أولا -	تقارير مراجعة الحسابات والتقارير الاستشارية الصادرة في عام 2022
ثانيا -	التوصيات التي لم يتم حلها لمدة 18 شهرا أو أكثر اعتبارا من 31 كانون الأول/ديسمبر 2022
ثالثا -	التوصيات المسحوبة في عام 2022
رابعا -	تقارير التحقيق مصنفة حسب نوع الادعاء التي صدرت في عام 2022
خامسا -	مؤشرات الأداء الأساسية
سادسا -	المعايير الداعمة لرأي مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات
سابعا -	ميثاق مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات
ثامنا -	تقرير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات المتعلق بالتقييم الخارجي للجودة

التذييل (متاح على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم لعام 2022

أولاً - مقدمة

- 1 - يقدم هذا التقرير للمجلس التنفيذي موجزاً عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والخدمات الاستشارية وأنشطة التحقيق التي أجراها مكتب مراجعة الحسابات والتحقق (المكتب) في عام 2022. ويقدم التقرير رأياً عاماً بشأن كفاية وفعالية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة التي يقوم بها البرنامج الإنمائي.
- 2 - وتشمل المعايير التي تشكل هذا الرأي نتائج المراجعة الداخلية للحسابات التي أجريت في عام 2022؛ ومراجعة حسابات المشاريع التي نفذها البرنامج الإنمائي مباشرة؛ واستعراض تقارير مراجعة حسابات مشاريع البرنامج الإنمائي التي تنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية؛ ومعدل تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات من هذه السنة والسنوات السابقة، بما في ذلك التوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة؛ ورسائل الإدارة المتعلقة بالتحقيقات. وقد حظي الطابع النوعي للنتائج المنبثقة عن عمليات مراجعة الحسابات والخدمات الاستشارية والتحقيقات بالاعتبار الواجب في الرأي العام المذكور.

ثانياً - الولاية

- 3 - يهدف المكتب إلى أن يتيح للبرنامج نظاماً للرقابة الداخلية المستقلة والموضوعية، بغرض تحسين فعالية وكفاءة عملياته في تحقيق أهدافه وغاياته الإنمائية. ويرد تعريف غرض المكتب وسلطته ومسؤوليته في الميثاق الذي أقره مدير البرنامج (انظر المرفق السابع).
- 4 - وينص إطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين على أن يُقدّم الرئيس التنفيذي لمراجعة الحسابات تقاريره إلى مرجع داخل المنظمة يتيح للقيمين على المراجعة الداخلية للحسابات الاضطلاع بمسؤولياتهم. ويخضع مدير المكتب للمساءلة أمام مدير البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بتقديم خدمات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. فمدير المكتب يلزم أن يجري عمليات المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات بطريقة مستقلة، دون أي تدخل من الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي أو أي طرف خارجي. ويجب أن يؤكد المكتب للمجلس التنفيذي، سنوياً على الأقل، الاستقلالية التنظيمية لأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات.
- 5 - ويؤكد المكتب استقلاليته التنظيمية. ففي عام 2022، لم يواجه المكتب أي تدخل في تحديد نطاق مراجعته للحسابات وتحقيقاته، وتخطيطه، وأداء أعماله، والإبلاغ عما يتوصل إليه من نتائج.
- 6 - وانتهى جميع موظفي مراجعة الحسابات من الإدلاء ببيان النزاهة والموضوعية والسرية في عام 2022، الذي يشهد على تقيدهم بمدونة الأخلاقيات والمبادئ الأساسية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين، ومدونة الأخلاقيات للبرنامج الإنمائي.
- 7 - ولدى المكتب برنامج فعال لضمان الجودة وتحسينها، يشمل كلاً من مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات. وقد أظهرت استقصاءات العملاء التي أجريت في عام 2022 بعد إنجاز عمليات مراجعة الحسابات ارتياح العملاء لسير تلك العمليات. ومن أصل 91 مستطلعاً، أعطى 72 (79 في المائة) تصنيفات عامة لمستوى الرضا تراوحت بين "ممتاز" و "جيد".
- 8 - وظل المكتب يتلقى دعماً جيداً من الإدارة العليا للبرنامج الإنمائي. وشارك مدير المكتب كمرقب في اجتماعات فريق الأداء المؤسسي مع رؤساء المكاتب الرقابية الأخرى، مما أتاح إجراء مناقشات بشأن

التوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة، وغير ذلك من المسائل المهمة التي تُعرض البرنامج الإنمائي لخطر محتمل. وعقد المكتب اجتماعات شهرية مع مدير البرنامج المعاون من أجل تبادل نتائج مراجعة الحسابات والتحقيقات. وعقد أيضا اجتماعات مع مكتب الخدمات الإدارية والمكاتب الإقليمية لمناقشة المسائل الرئيسية والمتكررة المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيقات.

9 - وتولت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم، وهي إحدى هيئات الرقابة المستقلة للبرنامج الإنمائي، إسداء المشورة إلى مدير البرنامج لتعزيز فعالية مهمتي المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات في البرنامج الإنمائي.

10 - ونظرا لاستمرار قيود السفر الناتجة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، نفذ المكتب خطة عمله عن بعد خلال الربع الأول من عام 2022.

11 - وفي الدورة العادية الثانية لعام 2022، قدم المكتب **تقريراً** إلى المجلس استجابة للقرار 15/2022 لتقييم مدى حرية المكتب في تحديد ما يلي: (أ) كيفية وتوقيت تقديم التقارير والإحاطات إلى المجلس التنفيذي؛ و (ب) نطاق عمليات مراجعة الحسابات والتحقيقات؛ و (ج) المحتويات والجهات التي يتعين مراجعتها أو التحقيق فيها؛ و (د) التقييمات التي يتعين إجراؤها؛ و (هـ) كيفية استخدام الأموال المتاحة؛ و (و) علاقته مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات الرقابة الداخلية؛ و (ز) المسارات المتعلقة بكيفية زيادة تعزيز استقلال المكتب، فضلا عن تقديراته للميزانية اللازمة لتنفيذ الولاية كاملة. وتضمن التقرير توصيات رئيسية.

ثالثا - الرأي

12 - المكتب مسؤول عن التقييم المستقل لمدى كفاية وفعالية نظم البرنامج الإنمائي وعملياته استناداً إلى منهجية لتقييم المخاطر وخطة عمل سنوية قائمة على المخاطر. ويشمل ذلك وحدات الأعمال والمهام والأنشطة المضطلع بها على صعيد المقر والصعيدين الإقليمي والقطري، علاوة على المشاريع المنفذة مباشرة، والمشاريع المنفذة وطنياً، والمنح المقدمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ويرد بيان لأساس الرأي بتفصيل في المرفق السادس.

أساس الرأي

13 - كما هو مفصل في المرفق السادس، يستند الرأي إلى ما يلي:

(أ) نتائج عمليات المراجعة التي أجريت في عام 2022 وفقا لخطة العمل السنوية المعتمدة. وتشمل هذه العمليات مراجعة حسابات مقر البرنامج الإنمائي ووظائفه أو وحداته الإقليمية، والمكاتب القطرية، وأنشطة البرنامج الإنمائي الممولة من الصندوق العالمي، والمشاريع التي ينفذها البرنامج الإنمائي مباشرة، والخدمات الاستشارية؛

(ب) نتائج استعراض تقارير مراجعة الحسابات المتعلقة بمشاريع البرنامج الإنمائي التي تنفذها المنظمات غير الحكومية و/أو الحكومات الوطنية؛

(ج) معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية، بما في ذلك التوصيات التي لم تُنفذ منذ فترة طويلة؛

(د) رسائل الإدارة المتعلقة بالتحقيقات.

الاستثناءات

14 - لا يغطي الرأي خدمات مراجعة الحسابات التي يقدمها المكتب إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة مثل برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. ويقوم المكتب بمراجعة حسابات هذه الكيانات بشكل منفصل.

حدود النطاق

15 - حدد المكتب قيوداً معينة اعترت النطاق فيما يتعلق بعمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت عن بعد في الربع الأول من عام 2022 بسبب القيود الناجمة عن جائحة مرض كوفيد-19. وشملت ما يلي:

(أ) لم يتسن استعراض المستندات الأصلية، مما اضطر أفرقة مراجعة الحسابات إلى الاعتماد على نسخ ممسوحة ضوئياً؛

(ب) عُقدت اجتماعات مع موظفين المكتب وأفراد الكيان الخاضع للمراجعة عبر الإنترنت، مما حد من فهم بيئة عمل المكتب؛

(ج) لم تجر زيارات لمواقع المشاريع، بما في ذلك عقد اجتماعات بالحضور الشخصي مع النظراء/المستفيدين المحليين.

16 - وللإطلاع على مزيد من التفاصيل عن المعايير التي استند إليها المكتب في رأيه العام، انظر المرفق السادس.

الرأي العام

17 - استناداً إلى نطاق العمل المضطرب به في عام 2022، يرى المكتب أن ملاءمة وفعالية كل من الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط في التقارير الصادرة في عام 2022 كانت إجمالاً مرضية/بحاجة إلى بعض التحسين. ويعني ذلك أنها كانت قائمة وفاعلة بوجه عام ولكنها بحاجة إلى بعض التحسين. ولا تؤثر المسائل التي تم تحديدها تأثيراً كبيراً في تحقيق أهداف المنظمة.

رابعاً - بيان التوافق مع معايير المراجعة الداخلية للحسابات

18 - أجرى المكتب مراجعته للحسابات وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين. وقد اعتمدها للاستخدام ممثلو دوائر المراجعة الداخلية للحسابات التابعة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة في حزيران/يونيه 2002.

19 - ويتعهد المكتب برنامجاً داخلياً لضمان الجودة وتحسينها. ويشمل ذلك ضمان الجودة على مستوى العمليات، وتقييمات ذاتية متواصلة (منها التقييم الداخلي السنوي للجودة وتقييمات العملاء) وتقييماً خارجياً لجودة وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات يجري كل خمس سنوات.

20 - وقد أُنجز أحدث تقييم في كانون الأول/ديسمبر 2022، وقد حصل فيه المكتب على أعلى تقدير، وهو "المطابقة العامة" للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية ولمدونة الأخلاقيات لمعهد مراجعي الحسابات الداخليين. وأكد الاستعراض استقلالية المكتب. ويرد التقرير الكامل في المرفق الثامن.

خامسا - الميزانية وملاك الموظفين

الميزانية

- 21 - في عام 2022، بلغت ميزانية المكتب المعتمدة 22,98 مليون دولار ممولة من موارد الميزانية المؤسسية (انظر الجدول 1). وهذا يستثني حصة المكتب المتعلقة بالإيجار السنوي، أي مبلغ مليون دولار.
- 22 - وتلقى المكتب مبلغا إضافيا قدره 1,23 مليون دولار لأغراض مراجعة الحسابات والتحقيق في أنشطة البرنامج الإنمائي الممولة بمنح الصندوق العالمي. وقد غطت هذه المخصصات تكاليف وظائف الموظفين وتكاليف التشغيل لثلاث وظائف لأخصائيين في مجال مراجعة الحسابات، ووظيفة واحدة لمستشار للتحقيقات مقارها إسطنبول وبريتوريا وداكار ونيويورك، على التوالي.
- 23 - وفي عام 2022، بلغت نفقات المكتب (باستثناء الصندوق العالمي) 19,89 مليون دولار، ليتبقى بذلك رصيد غير مستخدم قدره 3,09 ملايين دولار. ونتج الرصيد غير المستخدم عن تحقيق وفورات قدرها 2,32 مليون دولار من ميزانية الموظفين (بسبب الوظائف الشاغرة) و 0,77 مليون دولار، وذلك في معظمه بسبب انخفاض نفقات السفر في بداية العام بسبب القيود المفروضة على السفر نتيجة لجائحة كوفيد-19.

الجدول 1

الموارد في عام 2022، باستثناء الصندوق العالمي

الفئة	الميزانية (بملايين دولارات الولايات المتحدة)	النفقات (بملايين دولارات الولايات المتحدة)
مراجعة الحسابات	10,21	8,91
التحقيقات	9,93	8,46
الإدارة والدعم	1,55	1,41
ضمان الجودة	1,15	1,05
اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم	0,14	0,06
المجموع	22,98	19,89

ملاك الموظفين

- 24 - في 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، بلغ عدد الوظائف المعتمدة في المكتب 95 وظيفة.

عملية الاستقدام

- 25 - من بين الوظائف الـ 95 المشار إليها، شُغلت 89 وظيفة، وبقيت ست وظائف شاغرة بحلول نهاية عام 2022. وانتهت إجراءات الاستقدام لأربع من الوظائف الست بحلول 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، وكان من المقرر أن ينضم شاغلوها إلى المكتب في الربع الأول من عام 2023. وفي عام 2022، بلغ متوسط معدل الشواغر 6 في المائة (مقابل الهدف المنشود وهو 7 في المائة)، وكان متوسط الوقت الذي ظلت فيه الوظائف شاغرة 4,7 أشهر (مقابل الهدف المنشود وهو 6 أشهر).

26 - وأجرى المكتب ما مجموعه 20 عملية توظيف، بما في ذلك أربع عمليات انتقال أفقي خلال عام 2022. ومن بين الوظائف البالغ عددها 20 وظيفة، كانت 19 وظيفة من الفئة الفنية الدولية ووظيفة واحدة من فئة الخدمات العامة. وعيّن المكتب سبعة موظفين جدد وقام بترقية تسعة موظفين إلى وظائف أعلى رتبة. ومن بين الموظفين السبعة الجدد كان هناك أربعة موظفين وثلاث موظفات. ومن بين الموظفين الذين تمت ترقيتهم، كانت هناك ست إناث وثلاثة ذكور. ومن بين أربعة موظفين نُقلوا أفقياً، كان هناك اثنان من الذكور واثنان من الإناث (انظر الجدول 2).

الجدول 2

الموظفون المتقدمون في عام 2022، حسب نوع الجنس

نوع الجنس	مستقدمون جدد	ترقية	انتقال أفقي	المجموع	النسبة المئوية
ذكور	4	3	2	9	45
إناث	3	6	2	11	55
المجموع	7	9	4	20	100

سادسا - تنفيذ خطة مراجعة الحسابات على أساس المخاطر لعام 2022

تخطيط المراجعة على أساس المخاطر وإنجاز خطة العمل السنوية

27 - أعد المكتب خطة مراجعة الحسابات لعام 2022 بعد إجراء تقييم شامل للمخاطر المحدقة بالمجالات التي تشملها عملياته المتعلقة بمراجعة الحسابات في البرنامج الإنمائي، بما في ذلك برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية. وقد كانت عملية التخطيط ذات منحى تشاركي، حيث شملت إجراء سلسلة من المناقشات مع الإدارة العليا ورؤساء المكاتب المعنية. وتشاور المكتب مع مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة لضمان كفاية النطاق المشمول بمراجعة حسابات البرنامج الإنمائي، والتقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود في توفير الضمان لمدير البرنامج الإنمائي والمجلس التنفيذي.

28 - وتناولت منهجية تقييم المخاطر هذه العملية بدءاً من تحديد المخاطر ووصولاً إلى قياسها وتصنيف مرتبتها. وكانت مؤشرات المخاطر المستخدمة كمية ونوعية على حد سواء، وكانت مُصنّفة من حيث كونها استراتيجية أو تنظيمية أو سياسية أو تشغيلية أو مالية - وفقاً لفئات المخاطر المحددة في إطار الإدارة المركزية للمخاطر في البرنامج الإنمائي.

29 - وتضمنت خطة العمل السنوية المعتمدة لعام 2022 في البداية 93 مهمة من مهام مراجعة الحسابات. وقد عُُدّ العدد لاحقاً ليصبح 112 مهمة، بسبب الإضافات الكبيرة إلى عدد عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان المكتب قد انتهى من عمله الميداني فيما يتعلق بجميع المهام البالغ عددها 112 مهمة مقررة (انظر الجدول 3) وأصدر 108 تقارير (انظر الجدول 4).

الجدول 3

تنفيذ خطة العمل السنوية لعام 2022

نوع المراجعة	خطة العمل السنوية المعتمدة	خطة العمل السنوية المنقحة ^(ب)	تنفيذ خطة العمل السنوية المنقحة
الخدمات الاستشارية	2	2	2
المكتب القطري	28	27	27
المشاريع المنفذة مباشرة	41	58	58
الصندوق العالمي	9	9	9
المقر	8	10	10
عمليات المراجعة المواضيعية الإقليمية	5	6	6
المجموع	93	112	112^(أ)
النسبة المئوية			120,4 في المائة

(أ) اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، اكتمل العمل الميداني لجميع المهام المقررة البالغ عددها 112 مهمة. ومن المهام البالغ عددها 112 مهمة، صدرت تقارير عن 93 مهمة في عام 2022 (انظر الجدول 4 أدناه)، وكانت التقارير المتبقية البالغ عددها 19 تقريراً قيد الإصدار.

(ب) بالإضافة إلى العمليات المقررة البالغ عددها 112 عملية، تلقت المكتب طلبات شطب من عدة وحدات أعمال. وفي عام 2022، عالج المكتب 19 طلباً من طلبات الشطب (انظر المرفق السادس). ولم تدرج هذه الطلبات في خطة العمل السنوية بسبب طبيعتها المخصصة.

30 - وفي عام 2022، أصدر المكتب 106 تقارير عن مراجعة الحسابات ومذكرتين عن الخدمات الاستشارية. وتضمنت التقارير البالغ عددها 106 تقارير ما عدده 213 توصية، صُنِّت 139 توصية منها على أنها ذات أولوية "متوسطة" و 74 توصية على أنها ذات أولوية "عالية".

31 - وتضمنت التقارير الصادرة في عام 2022 عمليات مراجعة أجريت في عام 2021 وأبلغ في عام 2022 كما هو موضح في الجدول 4. وتتألف تقارير مراجعة الحسابات الـ 106 من 13 عملية مراجعة لحسابات في المقر، بما في ذلك تقرير متابعة وتقريران موحدان عن عمليات مراجعة حسابات المنظمات غير الحكومية/المشاريع المنفذة وطنياً (12 في المائة)؛ و 27 تقريراً عن مراجعة حسابات المكاتب القطرية (25 في المائة)؛ وثمانية تقارير لمراجعة حسابات الصندوق العالمي (منها تقريران موحدان) (8 في المائة)؛ و 58 عملية مراجعة لحسابات مشاريع التنفيذ المباشر، منها عمليتا مراجعة لحسابات مشاريع التنفيذ المباشر لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وتقريران موحدان سنويان (55 في المائة) (انظر الشكل الأول). وغطت الخدمتان الاستشاريتان مجال تكنولوجيا المعلومات. ووفقاً للقرار 24/2013، ترد في المرفق الأول عناوين وتصنيفات لجميع تقارير مراجعة الحسابات الداخلية والخدمات الاستشارية الصادرة في عام 2022. ويرد فيه أيضاً 19 طلب شطب تمت معالجتها خلال عام 2022.

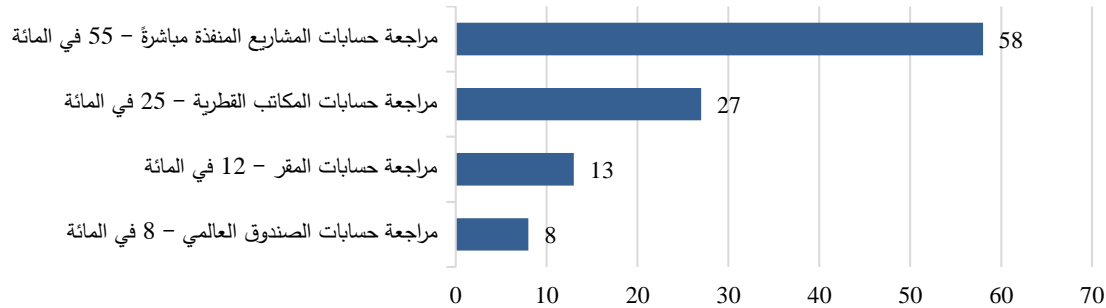
الجدول 4

عدد التقارير الصادرة في عام 2022

نوع المراجعة	التقارير المرحّلة من التقارير المتصلة بخطة عمل عام 2022	مجموع التقارير الصادرة في عام 2022
الخدمات الاستشارية	0	2
عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية	8	27
عمليات مراجعة حسابات المشاريع المنفذة مباشرة	0	58
عمليات مراجعة حسابات الصندوق العالمي	4	8
المقر	3	13
عمليات مراجعة الحسابات المواضيعية الإقليمية	0	0
المجموع	15	108^(أ)

(أ) يتضمن ذلك 106 تقارير عن مراجعة الحسابات ومذكرتين عن الخدمات الاستشارية.

الشكل الأول

عدد تقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام 2022 ونسبتها المئوية^(أ) ونوعها

(أ) نسبة عدد التقارير بحسب نوع مراجعة الحسابات إلى مجموع التقارير الصادرة (محوّلة إلى نسبة مئوية).

32 - وفي عام 2022، استوفى المكتب متطلبات مؤشر الأداء الأساسي المتعلق بعدد الأيام التي يستغرقها إصدار تقارير مراجعة الحسابات بعد انتهاء العمل الميداني، إذ حقق متوسطاً قدره 59 يوماً لكل تقرير مقابل الهدف المحدد في 90 يوماً، وذلك بالنسبة للمقر والمكاتب القطرية والصندوق العالمي ومشاريع التنفيذ المباشر (انظر الجدول 5). وترد في المرفق الخامس معلومات كاملة عن مؤشرات الأداء الأساسية للمكتب.

الجدول 5

مؤشر الأداء الأساسي لعام 2022: متوسط عدد الأيام التي يستغرقها إصدار التقارير

نوع المراجعة	الهدف لعام 2022	عدد الأيام ^(أ)
عمليات مراجعة حسابات المقر	90	62
عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية	90	72
عمليات مراجعة حسابات الصندوق العالمي	90	68
عمليات مراجعة حسابات المشاريع المنفذة مباشرة	90	49

(أ) عدد الأيام الفاصلة بين انتهاء العمل الميداني وصدور التقرير، بحسب نوع مراجعة الحسابات.

- 33 - وبلغ مجموع نفقات 89 عملية مراجعة للحسابات جرت على المستوى القطري (عمليات مراجعة لحسابات المكاتب القطرية، وحسابات مشاريع التنفيذ المباشر، وحسابات الصندوق العالمي، باستثناء عمليتي مراجعة لحسابات مشاريع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وتقريرين موحدتين عن حسابات الصندوق العالمي) ما قدره 1,9 بليون دولار (40 في المائة) من نفقات البرنامج الإنمائي على الصعيد الميداني بمقدار 4,8 بلايين دولار في عام 2022. وغطت عمليات مراجعة للحسابات أجرتها أطراف ثالثة لمشروعات المنظمات غير الحكومية والمشاريع المنفذة وطنياً نفقات إضافية قدرها 0,6 بليون دولار.
- 34 - وخلال عام 2022، استعرضت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات والتقييم تنفيذ خطة العمل السنوية.
- 35 - وأرسل المكتب أيضاً خطة عمله السنوية إلى مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة واجتمع معه، وذلك لتعزيز التنسيق والكفاءة.

تقارير مراجعة الحسابات وعمليات التصنيف

- 36 - فيما يتعلق بعمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية والصندوق العالمي والمقر، يمنح المكتب تصنيفاً منبثقاً عن المراجعة بتقدير 'مُرضٍ تماماً'، و 'مُرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين'، و 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير' و 'غير مُرضٍ'، وذلك استناداً إلى تقييمه للعمليات المعنية في مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة. وُستثنى من ذلك التصنيف عمليات مراجعة الحسابات التي تجرى في إطار المتابعة، وعمليات المراجعة المالية لمشاريع التنفيذ المباشر⁽²⁾، والتقارير الموحدة عن مراجعة الحسابات.
- 37 - ومن أصل تقارير مراجعة الحسابات البالغ عددها 106 تقارير، لم يتضمن 46 تقريراً (40 مراجعة مالية للمشاريع، ومراجعة للحسابات على سبيل المتابعة، وخمسة تقارير موحدة) تصنيفاً إجمالياً. ومن أصل التقارير المتبقية البالغ عددها 60 تقريراً، تضمّن 23 تقريراً (38 في المائة) تصنيفاً بتقدير 'مُرضٍ تماماً'؛ وتضمن 20 تقريراً (33 في المائة) تصنيفاً بتقدير 'مُرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين'؛ وتضمن 16 تقريراً (27 في المائة) تصنيفاً بتقدير 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير'؛ وتضمن تقرير واحد (2 في المائة) تصنيفاً بتقدير 'غير مُرضٍ' (انظر الجدول 6).

(2) لا يمكن إعطاء التصنيفات إلا لعمليات المراجعة المالية التي تغطي استعراض مجالات الحوكمة وإدارة المخاطر والضوابط. وتصدر هذه التصنيفات شركات مراجعة الحسابات التي تجري المراجعة.

الجدول 6

توزيع تصنيفات مراجعة الحسابات حسب المجالات والمناطق المشمولة بتقارير مراجعة الحسابات لعام 2022

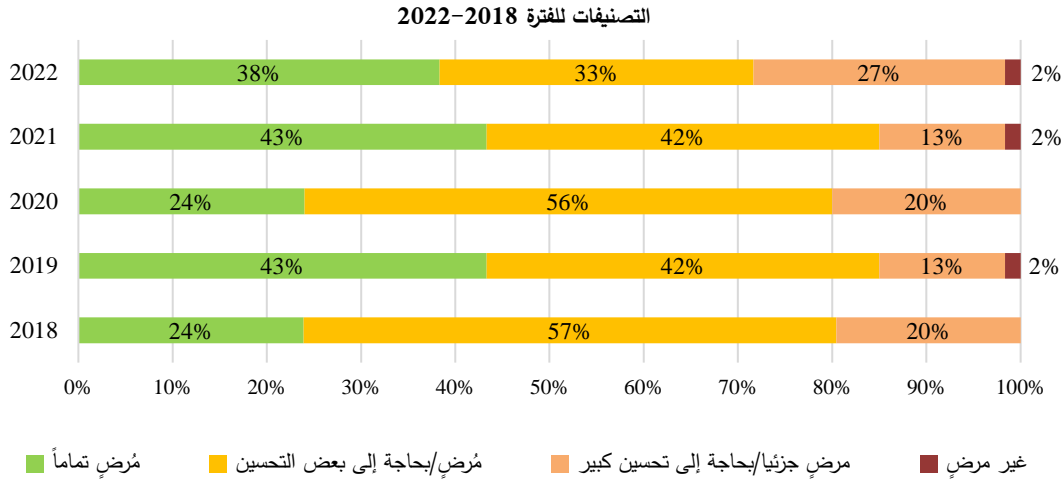
مجال المراجعة	عدد عمليات مراجعة الحسابات		مُرَضٍ تماماً	
	مُرَضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين	مُرَضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير	غير مُرَضٍ	مُرَضٍ تماماً
مراجعة حسابات المكاتب القطرية	27	3	11	12
المكتب الإقليمي لأفريقيا	10	-	4	5
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	4	-	3	1
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	6	2	2	2
المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة	3	1	2	-
المكتب الإقليمي للدول العربية	4	-	-	4
مراجعة حسابات الصندوق العالمي	6	1	3	2
المكتب الإقليمي لأفريقيا	1	-	-	1
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	1	-	1	-
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	2	1	1	-
المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة	1	-	1	-
المكتب الإقليمي للدول العربية	1	-	-	1
مراجعة حسابات المقر	10	5	4	1
مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر ^(أ)	17	14	2	1
المكتب الإقليمي لأفريقيا	2	-	2	-
المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ	-	-	-	-
المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	1	1	-	-
المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة	4	3	-	1
المكتب الإقليمي للدول العربية	10	10	-	-
المجموع	60	23	20	16
				1

(أ) هي عمليات مراجعة مالية ومراجعة للحسابات على أساس الضوابط تجربتها شركة خارجية لمراجعة الحسابات، نيابةً عن المكتب. وقد شملت استعراض النظم والإجراءات والممارسات ذات الصلة المعمول بها فيما يتعلق بالمشروع من جوانب الحوكمة والبرنامج والعمليات.

38 - وتُظهر مقارنة لتوزيع التصنيفات المنبثقة عن عمليات مراجعة الحسابات التي أُجريت في عام 2022 بالتصنيفات الممنوحة في عام 2021 نقصاناً في التصنيفات بتقدير 'مُرَضٍ تماماً' و 'مُرَضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين'. وتُظهر أيضاً زيادةً كبيرة في التصنيفات بتقدير 'مُرَضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير' ونفس النسبة المئوية للتصنيفات بتقدير 'غير مُرَضٍ'. وترد في الشكل الثاني التصنيفات التي خضعت للمقارنة منذ عام 2018.

الشكل الثاني

نظرة عامة على التصنيفات المنبثقة عن المراجعة الداخلية للحسابات، للفترة 2018-2022



سابعاً - تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات

معدل التنفيذ

39 - بلغ معدل تنفيذ توصيات المراجعة الداخلية للحسابات 85,1 في المائة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022. وغطى هذا المعدل جميع التقارير التي أصدرها المكتب في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2020 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. ويرد في الجدول 7 بيان لحالة تقادم التوصيات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

40 - وكانت هناك ست توصيات لمراجعي الحسابات صدرت منذ فترة طويلة ولم تُنفذ بالكامل لمدة 18 شهراً أو أكثر حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022 (انظر التفاصيل في المرفق الثاني)؛ ولوحظ عدد مماثل اعتباراً من 31 كانون الأول/ديسمبر 2021. ومن بين التوصيات الست، صنفت توصيتان على أنهما تتسمان بأولوية عالية، تتعلق إحداهما بمراجعة حسابات الصندوق العالمي للبرنامج الإنمائي في جنوب السودان وتتعلق الأخرى بمراجعة حسابات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في السنغال. وتتعلق التوصيات الأربع المتبقية ذات الأولوية المتوسطة بمراجعة حسابات البرنامج الإنمائي في أوزبكستان والعراق وغينيا - بيساو وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني.

الجدول 7

حالة تقادم التوصيات حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022

الأولوية	مجموع التوصيات المتبقية	> 12 شهراً	12-18 شهراً	< 18 شهراً
عالية	63	57	4	2
متوسطة	113	98	11	4
المجموع	176	155	15	6

التوصيات المسحوبة

41 - في عام 2022، سحب مدير المكتب توصية واحدة من تقرير للمراجعة صادر في عام 2021. وقد سُحبت التوصية لأن تنفيذها لم يعد ممكناً في البلد المعني. وترد في المرفق الثالث لمحة عامة أكثر تفصيلاً عن ذلك.

ثامنا - النتائج الرئيسية للمراجعة الداخلية للحسابات والأنشطة الاستشارية

مراجعة الحسابات بالمقر

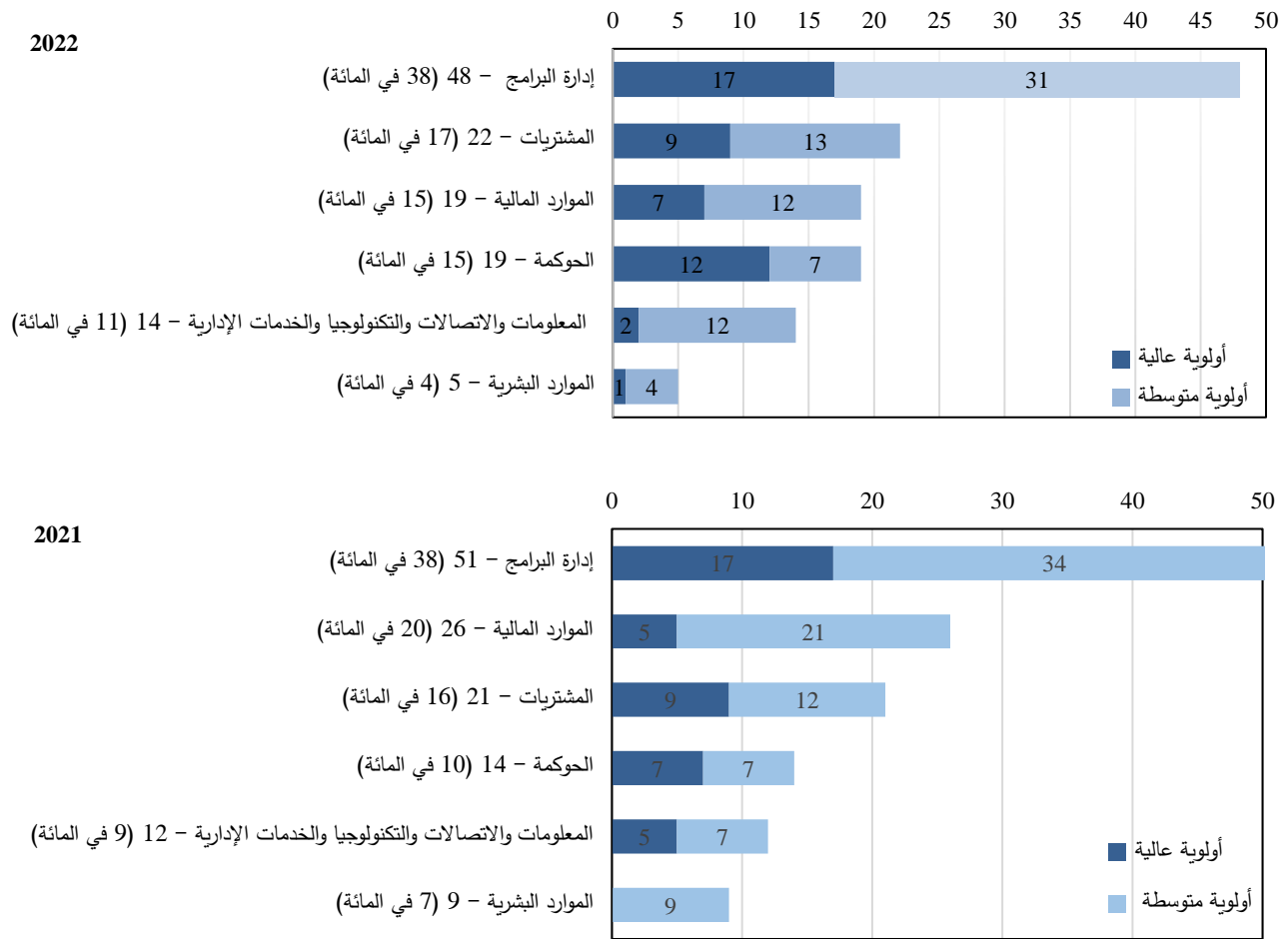
42 - أجرى المكتب 11 عملية مراجعة لحسابات بالمقر وأصدر تقريرين موحدتين عن مراجعة الحسابات في عام 2022. ومن بين تلك المراجعات، كانت ست عمليات هي مراجعة للأداء، شملت المكتب الإقليمي للدول العربية؛ ومكتب الموارد البشرية؛ وعملية تجميع المهام؛ وإدارة شؤون البائعين؛ وإدارة المخاطر التي تشكلها جائحة كوفيد-19؛ وإدارة الشركاء المنفذين. وشملت عمليات مراجعة الحسابات الخمس المتبقية المكتب التنفيذي؛ وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة؛ والبنية التحتية للمعلومات والاتصالات لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة؛ والبنية التحتية والخدمات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات التابعة للمركز العالمي للخدمات المشتركة؛ ومتابعة لمراجعة حسابات مرفق البيئة العالمية. وكان هناك أيضاً تقريران موحدان عن مراجعة حسابات مشاريع البرنامج الإنمائي التي نفذتها المنظمات غير الحكومية/المؤسسات الوطنية والجهات المستفيدة من الباطن من الصندوق العالمي، فضلاً عن المشاريع الممولة من مرفق البيئة العالمية.

43 - وأدت تقارير المراجعة الـ 10 بالمقر إلى 29 توصية، منها ست توصيات (21 في المائة) صُنِّقت على أنها 'ذات أولوية عالية'. وفي السنة السابقة، أصدر المكتب 11 تقريراً عن مراجعة حسابات بالمقر أدت إلى 40 توصية، منها 12 توصية (30 في المائة) صُنِّقت على أنها 'ذات أولوية عالية'.

مراجعة حسابات المكاتب القطرية

44 - أدت تقارير مراجعة حسابات المكاتب القطرية الـ 27 الصادرة في عام 2022 إلى إصدار 127 توصية، منها 48 توصية (38 في المائة) صُنِّقت على أنها 'ذات أولوية عالية'. وفي عام 2021، أصدر المكتب 32 تقريراً عن مراجعة حسابات المكاتب القطرية أدت إلى 133 توصية، منها 43 توصية (32 في المائة) صُنِّقت على أنها 'ذات أولوية عالية'. ويرد في الشكل الثالث توزيع بحسب مجال مراجعة الحسابات للمسائل والتوصيات المحددة في عامي 2021 و 2022.

المسائل والتوصيات المحددة في عامي 2021 و 2022 بحسب مجال مراجعة الحسابات



45 - في عام 2022، حدد المكتب مسائل هامة (يتكرر وُرودها في ما لا يقل عن خمسة مكاتب) في المجالات المشمولة بمراجعة الحسابات المبيّنة في الجدول 8. وفي عام 2022، ظلت إدارة البرامج/المشاريع تسجل أكبر عدد من ملاحظات مراجعة الحسابات.

الجدول 8

المسائل المتكررة التي حددتها عمليات المراجعة المتعلقة بالمكاتب القطرية

مجال المراجعة	المسائل المتكررة التي حددتها عمليات المراجعة
إدارة البرامج/ المشاريع	عدم كفاية استراتيجية تعبئة الموارد؛ ومواطن الضعف في تنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية؛ وعدم كفاية تتبع نتائج البرامج/المشاريع؛ وحالات التأخير في إغلاق المشاريع؛ وضعف تصميم المشاريع وتخطيطها؛ وأوجه القصور في رصد المشاريع والإبلاغ عنها؛ وعدم كفاية إدارة المخاطر المتصلة بالمشاريع؛ ومواطن الضعف في إجراءات الفحص الاجتماعي والبيئي (22 مكتباً).
المشتريات	أوجه القصور في تخطيط المشتريات والإشراف عليها؛ ومواطن الضعف في عمليات الشراء؛ وعدم الخضوع للجان المشتريات عند بلوغ العتبات؛ والقصور في إنشاء طلبات الشراء والموافقة عليها في الوقت المحدد؛ ومواطن الضعف في اختيار وإدارة المتعاقدين المباشرين (18 مكتباً).
الشؤون المالية	التسجيل غير الصحيح للمعاملات المالية؛ وأوجه القصور في تجهيز المدفوعات؛ والاستثناءات في عمليات الإدارة المالية؛ والتطبيق غير الفعال للخدمات التي تمكّن من الإنجاز (16 مكتباً).
الحوكمة	المشاغل المتعلقة بالاستدامة المالية؛ وأوجه القصور في الهيكل التنظيمي؛ وعدم كفاية عملية إدارة المخاطر؛ والتحديات في مجال تعبئة الموارد (13 مكتباً).
الخدمات الإدارية	مواطن الضعف في إدارة الأصول؛ وأوجه القصور في إدارة السفر؛ وعدم كفاية عقود الإيجار (تسعة مكاتب).
الموارد البشرية	التحديات في عمليات التوظيف؛ وعدم إكمال الدورات التدريبية الإلزامية للبرنامج الإنمائي (خمس مكاتب).

مراجعة الحسابات الصندوق العالمي

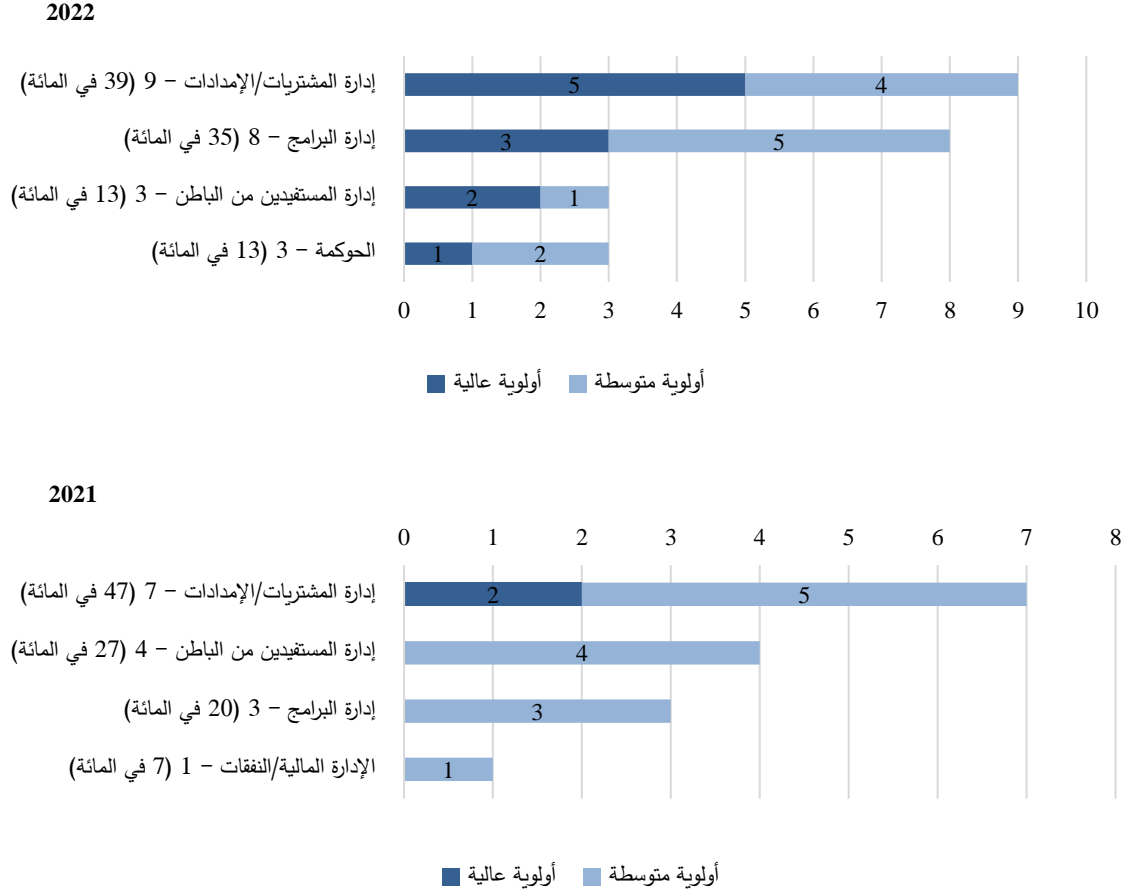
46 - أصدر المكتب ثمانية تقارير عن مراجعة حسابات الصندوق العالمي (سنة تقارير للمكاتب القطرية وتقاريران موحدان) في عام 2022. وشملت التقارير إدارة منح الصندوق العالمي في ستة مكاتب قطرية، اثنان منها في أمريكا اللاتينية والكاريبي، وواحد في أفريقيا، وواحد في منطقة الدول العربية، وواحد في آسيا، وواحد في أوروبا ورابطة الدول المستقلة.

47 - وكانت تقارير المراجعة الستة تتعلق بالمنح التي يديرها البرنامج الإنمائي بوصفه المتلقي الرئيسي. وأدت إحدى عمليات مراجعة الحسابات إلى تصنيف بتقدير 'مُرضٍ تماماً'، وثلاث عمليات إلى تصنيف بتقدير 'مُرضٍ/بحاجة إلى بعض التحسين'، وواحدة إلى تصنيف بتقدير 'مُرضٍ جزئياً/بحاجة إلى تحسين كبير'. وكان أحد التقريرين المتبقيين هو توحيد لعمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية لعام 2021 باعتبارها جهات متلقية رئيسية؛ والآخر توحيد لعمليات مراجعة الحسابات لعام 2021 للمستفيدين من الباطن من منح الصندوق العالمي (المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الحكومية).

48 - تضمنت تقارير مراجعة الحسابات الستة 23 توصية، صُنِفَت 11 منها (أي 48 في المائة) على أنها 'ذات أولوية عالية' ويرد في الشكل الرابع تجميع للمسائل الهامة بحسب مجال المراجعة. وتتصل معظم المسائل التي لاحظها المكتب بإدارة المشتريات وسلاسل الإمداد، بما في ذلك إدارة مخزونات المنتجات الصحية ومراقبة جودتها، وكذلك الإشراف على المستفيدين من الباطن وإدارة البرامج.

الشكل الرابع

توزيع التوصيات المتعلقة بمراجعة حسابات الصندوق العالمي الواردة في تقارير المراجعة الداخلية للحسابات لعامي 2021 و 2022 وتصنيفها من حيث الأولوية



مراجعة حسابات المشاريع

49 - في عام 2022، روجعت حسابات 56 مشروعاً من المشاريع التي نفذت مباشرة بشكل مستقل عن عمليات مراجعة حسابات المكاتب القطرية، حيث بلغ إجمالي النفقات التي روجعت 704,7 ملايين دولار. وشملت هذه المشاريع 54 مشروعاً ينفذها مباشرة البرنامج الإنمائي بنفقات قدرها 694,4 مليون دولار. والمشروعان المتبقيان نفذهما مباشرة صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية بنفقات قدرها 10,3 ملايين دولار. بالإضافة إلى ذلك، أصدر المكتب تقريرين موحدين عن عمليات مراجعة الحسابات التي أجريت للمشاريع المنفذة مباشرة في عامي 2020 و 2021.

50 - ومن بين المشاريع التي نفذها البرنامج الإنمائي البالغ عددها 54 مشروعاً، راجعت حسابات 52 مشروعاً شركات تعاقدها معها المكتب، مما أفضى إلى 45 رأياً غير مشفوع بتحفظات وسبعة آراء مشفوعة بتحفظات. وأفضت الآراء المشفوعة بتحفظات إلى وجود أخطاء في البيانات المالية صافية بلغ مجموعها 24,1 مليون دولار، أو 3,4 في المائة من مجموع النفقات التي رُوِّجَت (704,7 ملايين دولار)، مقارنة بما قدره 35,3 مليون دولار، أو 5,4 في المائة من مجموع النفقات التي رُوِّجَت (656,8 مليون دولار) في

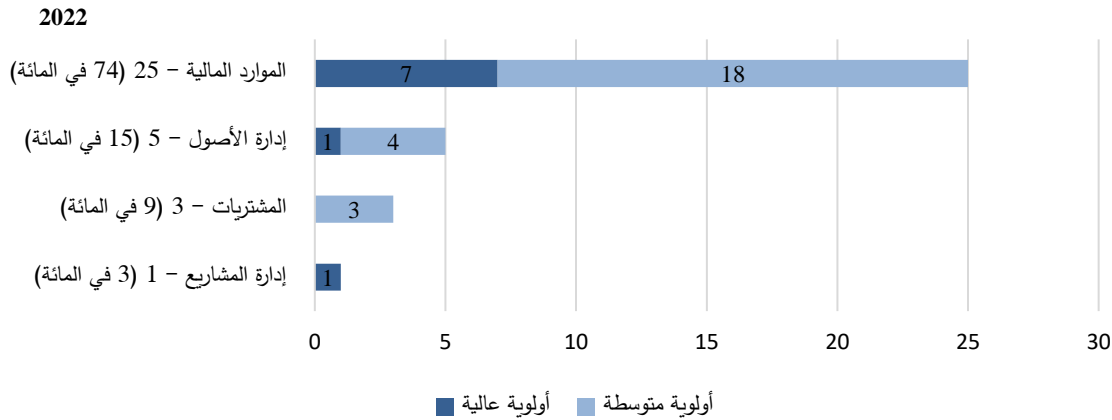
عام 2021. ومن مجموع الأخطاء المالية التي سجلت في عام 2022، كانت نسبة 94,7 في المائة (22,9 مليون دولار) تتعلق بمشروع واحد يديره المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في نيجيريا. ومن بين 52 عملية لمراجعة الحسابات، شملت 15 عملية استعراضا لمجالات الحوكمة، وإدارة المخاطر، والضوابط الداخلية. وأجرى المكتب العمليتين المتبقيتين من عمليات مراجعة حسابات المشاريع البالغ عددها 54 عملية، وقد ركزت هاتان العمليتان على تقييم الضوابط الداخلية. ومن بين عمليات مراجعة الحسابات المتعلقة بالضوابط الداخلية البالغ عددها 17 عملية، صُنِّقت 15 عملية على أنها مرضية تماما، واثنان على أنهما مرضيتان/بحاجة إلى بعض التحسين، وواحدة على أنها مرضية جزئيا/بحاجة إلى تحسين كبير.

51 - وأدت عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر البالغ عددها 54 مشروعاً إلى 34 توصية، منها تسع توصيات ذات أولوية عالية و 25 توصية ذات أولوية متوسطة. وشمل ذلك 25 توصية (74 في المائة) تتناول مجال إدارة الموارد المالية، بما في ذلك استنتاجات من قبيل ما يلي: عدم توثيق النفقات؛ وتسجيل النفقات في رموز أو فترة محاسبية غير صحيحة؛ والإبلاغ غير الصحيح عن الالتزامات؛ ومواطن الضعف في تجهيز المدفوعات. ويرد في الشكل الخامس توزيع بحسب مجال مراجعة الحسابات للمساءل والتوصيات لعام 2022. وفي عام 2021، كانت هناك 37 توصية من توصيات مراجعة الحسابات، تناولت 19 توصية منها (51 في المائة) الإدارة المالية.

52 - وأوصى المكتب بأن تنفذ المكاتب المسؤولة في الوقت المناسب توصيات مراجعة الحسابات الواردة في تقارير مراجعة الحسابات.

الشكل الخامس

المساءل والتوصيات المحددة في عمليات مراجعة حسابات مشاريع التنفيذ المباشر لعام 2022، بحسب مجال المراجعة



عمليات مراجعة حسابات المشاريع التي تُنفذها منظمات غير حكومية و/أو حكومات وطنية

53 - تولت إجراء عمليات مراجعة حسابات المشاريع المنفذة وطنياً للسنة المالية 2021 مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات أو شركات مراجعة حسابات تقوم المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي بالاستعانة بها وإدارتها. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان المكتب قد تلقى 441 تقريراً عن مراجعة الحسابات من 86 مكتباً قطرياً. وبلغ إجمالي النفقات المراجعة 632,9 مليون دولار.

54 - وأعرب مراجعو الحسابات عن آراء معدلة بشأن 22 من أصل 441 تقريراً من تقارير مراجعة الحسابات (بيان إخلاء مسؤولية واحد، وثلاثة آراء سلبية، و 18 رأياً مشفوعاً بتحفظات) مع صافي أخطاء في البيانات المالية قدرها 2,37 مليون دولار أو 0,4 في المائة من إجمالي النفقات المراجعة (632,9 مليون دولار). وتعزى أساساً آراء مراجعي الحسابات المعدلة إلى النفقات غير المدعومة، والمصروفات غير المستوفية للشروط، والفروق غير المبررة بين التقرير الموحد عن الإنجاز والسجلات المالية للمشاريع.

55 - وأثار مراجعو الحسابات ما مجموعه 1 461 ملاحظة من ملاحظات مراجعة الحسابات في تقاريرهم. وتتعلق معظم ملاحظات مراجعة الحسابات بمجالين هما الإدارة المالية والموارد البشرية. ورصد المكتب الإجراءات التي اتخذتها المكاتب القطرية لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات. وحتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022، كان ما نسبته 95 في المائة من مسائل مراجعة الحسابات البالغ عددها 1 461 مسألة قد نُفذت أو لم تعد تنطبق.

56 - وأصدر المكتب، نتيجة لتقييمه لعملية مراجعة الحسابات، رسائل استعراض إلى جميع المكاتب القطرية البالغ عددها 86 مكتباً. وشمل الاستعراض أربعة عناصر هي: (أ) قوة الضوابط الداخلية القائمة؛ و (ب) متابعة توصيات مراجعة الحسابات في حينها؛ و (ج) الالتزام بمتطلبات نطاق مراجعة الحسابات؛ و (د) إدارة عملية مراجعة الحسابات في حينها. ومن بين المكاتب القطرية البالغ عددها 86 مكتباً، حصل 72 مكتباً على تصنيف بتقدير مرضٍ (84 في المائة)، وحصلت تسعة مكاتب على تصنيف بتقدير مرضٍ جزئياً، وحصلت المكاتب الخمسة المتبقية على تصنيف بتقدير غير مرضٍ.

خدمات المستشارين والخبراء الاستشاريين

57 - في عام 2022، أصدر المكتب 21 من المذكرات الاستشارية والمذكرات (انظر الجدول 4)؛ وكانت اثنتان منها تتعلقان بالخدمات الاستشارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكانت المذكرات المتبقية البالغ عددها 19 مذكرة تتعلق بطلبات الشطب التي خضعت للاستعراض.

58 - وكانت الأعمال الاستشارية تتعلق بتنفيذ نظام كوانتوم، وهو النظام المركزي الجديد لتخطيط الموارد القائم على الحوسبة السحابية الخاص بالبرنامج الإنمائي، مما أدى إلى عدة توصيات ذات قيمة مضافة تهدف إلى التخفيف من المخاطر التي كان يمكن أن تؤثر على التنفيذ الناجح للمشروع، بما في ذلك خطر تجاوز التكاليف. انظر تفاصيل عن ذلك في المرفق الأول.

59 - وأصدر المكتب ستة تنبيهات بشأن المخاطر لإبلاغ الإدارة بالمخاطر الناشئة. وشملت هذه التنبيهات تنبيهات تتصل بالمخاطر المتعلقة بإدارة شؤون البائعين والشركاء المنفذين وعدم كفاية المتابعة بشأن صافي الأخطاء في البيانات المالية. وعلاوة على ذلك، أجرى المكتب ثلاث بعثات للتقييم الذاتي للرقابة الداخلية لدعم مكاتب البرنامج الإنمائي في ملاوي وأنغولا، وكذلك فريق الاستراتيجية الرقمية.

60 - وتمشياً مع القاعدة 126-17 من النظام المالي والقواعد المالية للبرنامج الإنمائي ومع إجراءاته وسياساته البرنامجية والتشغيلية، استعرض المكتب 19 طلب شطب، 14 طلبات منها وردت من مكاتب قطرية، وخمسة طلبات من وحدات في المقر. انظر التفاصيل في المرفق الأول.

تاسعا - التقييم الخارجي للجودة

61 - أُجري تقييم مستقل لجودة المكتب تمشيا مع المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية، التي تتطلب إجراء تقييمات خارجية مستقلة لجودة نشاط المراجعة الداخلية للحسابات كل خمس سنوات. وأفضى التقييم إلى تصنيف بتقدير مطابق عموماً، وهو أعلى تصنيف يشير إلى أن نشاط المراجعة الداخلية للحسابات في المكتب مطابق بنجاح لجميع معايير معهد مراجعي الحسابات الداخليين.

62 - وشملت استنتاجات التقييم ما يلي: (أ) يُعترف باحترافية المكتب ودقته وشفافيته؛ و (ب) لدى المكتب فريق عالمي ذو خبرة كبيرة ومؤهل ولا مركزي يتمشى مع هيكل المنظمة؛ و (ج) هناك التزام بضمان الجودة ونهج منظم جيداً إزاء عالم مراجعة الحسابات المعقد والمتنوع.

عاشرا - الإفصاح عن تقارير المراجعة الداخلية

63 - جرى الإفصاح العلني عن جميع تقارير المراجعة الداخلية للحسابات الصادرة في عام 2022 وفقاً لمقرر المجلس التنفيذي 10/2012، بعد ثلاثين يوماً من إصدارها. ويمكن الاطلاع على هذه التقارير على الموقع الشبكي للإفصاح عن مراجعة الحسابات التابع لمكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات (<https://audit-public-disclosure.undp.org>). ولم ترد أي طلبات من الداخل أو من أي منظمة أو دولة عضو لإجراء تنقيح لتقارير المراجعة.

64 - وعلى الرغم من أن التقارير الاستشارية لا تُنشر، يقدم المكتب نسخاً منها إلى الإدارة العليا والموظفين المعنيين.

حادي عشر - التحقيقات

مقدمة وُرود القضايا

65 - في عام 2022، اضطلع المكتب بمبادرات لتعزيز عملية ورود الشكاوى وكفاءة التحقيقات من خلال تعديل المبادئ التوجيهية الداخلية. وتشمل التغييرات تنقيح التوجيهات الخاصة بالموظفين بشأن كيفية تسجيل الشكاوى التي يتلقاها المكتب؛ وتقييم هذه الشكاوى وترتيبها من حيث الأولوية؛ والتأكد بشكل أفضل من اتخاذ الخطوات المناسبة في الوقت المناسب عند استعراض الادعاءات. وعلاوة على ذلك، قام المكتب أيضاً بوضع وتنفيذ مبادئ توجيهية داخلية بشأن تقديم المساعدة إلى ضحايا سوء السلوك الجنسي، مع التركيز على مبادئ النهج الذي يركز على الضحايا والموارد المتاحة لضحايا سوء السلوك الجنسي.

66 - وشرع المكتب أيضاً في إعادة هيكلة مهمة التحقيق من خلال التجميع الجغرافي للمهام، مع تعيين محققين لقضايا في مناطق محددة. وسيتم تنفيذ هذا النهج بالكامل في عام 2023.

67 - وتواصل الاتجاه التصاعدي للقضايا الواردة على مدار العام على غرار ما شهده عام 2021. وخلال عام 2022، أُجريت معظم التحقيقات عن بعد مع بعض العودة إلى السفر في مهام لاختتام التحقيقات. ولاحظ المكتب زيادة في عدد الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك الجنسي مقارنة بعام 2021، وهو ما يشبه الأرقام والاتجاهات المسجلة قبل الجائحة.

68 - وخلال عام 2022، فتح المكتب 300 قضية جديدة ورحل أكثر من 330 قضية من عام 2021، ليصل عدد القضايا في عام 2022 إلى 630 قضية، وهو أعلى عدد قضايا مسجل منذ بداية جائحة كوفيد-19. وأنجز المكتب ما مجموعه 377 قضية وقام بإغلاقها في عام 2022، وهو أعلى رقم على الإطلاق في سنة واحدة حتى الآن. وفي نهاية عام 2022، جرى ترحيل 253 قضية إلى عام 2023 (انظر الجدول 9 والشكل السادس).

الجدول 9

حالات التحقيق التي تم تناولها في عام 2022

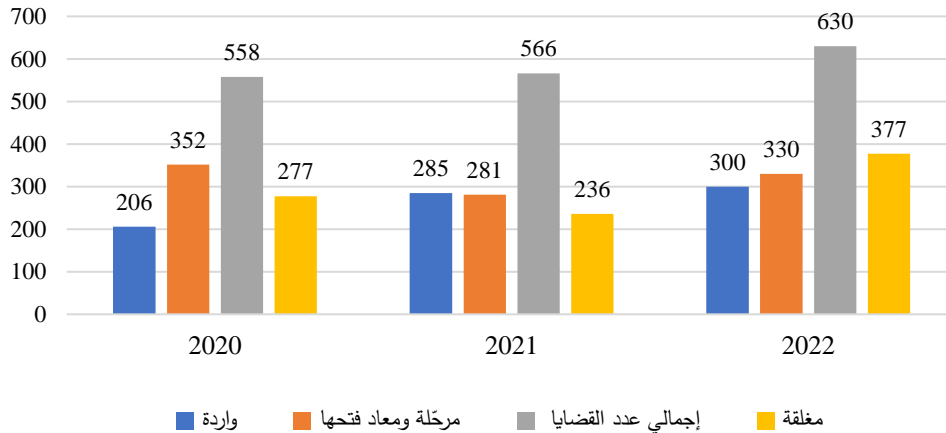
حالة القضايا	عدد القضايا
المرحلة حتى 1 كانون الثاني/يناير 2022	330
القضايا الواردة خلال السنة	300
مجموع القضايا خلال السنة	630
أغلقت خلال عام 2022	377
القضايا المستمرة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022	253

أنواع الشكاوى

69 - في إطار مبادرة ترمي إلى توحيد الإبلاغ السنوي عن مسائل الرقابة فيما بين بعض كيانات الأمم المتحدة⁽³⁾، يقدم ورود القضايا الجديدة في خمس فئات عريضة (انظر الشكل السابع والجدول 10). ثم تقسم القضايا نفسها بمزيد من التفصيل إلى فئات محددة (انظر الشكل الثامن).

الشكل السادس

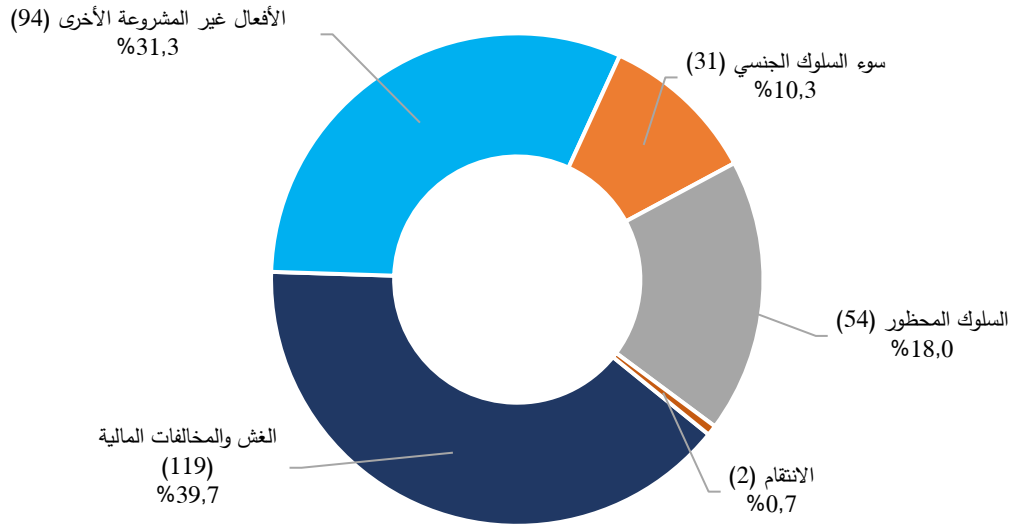
مقارنة القضايا الواردة ومعدل الإنجاز وعبء القضايا، 2020-2022



(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

الشكل السابع

حالة ورود القضايا في مكتب خدمات مراجعة الحسابات والتحقيق لعام 2022



الجدول 10

حالة ورود القضايا في مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات، حسب الفئة العريضة، للفترة 2020-2022^(أ)

فئة الادعاءات	القضايا في عام 2020	القضايا في عام 2021	القضايا في عام 2022
الغش والمخالفات المالية	119	134	119
السلوك المحظور	31	44	54
سوء السلوك الجنسي	13	25	31
الانتقام	0	0	2
الأفعال غير المشروعة الأخرى	43	82	94
المجموع	206	285	300

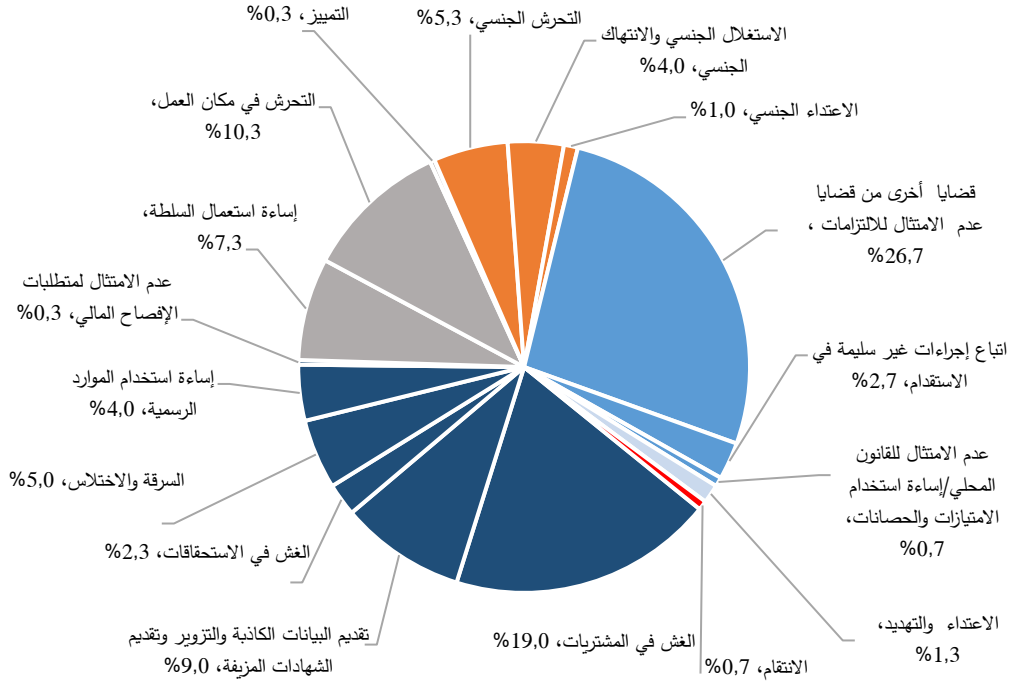
(أ) يتألف "السلوك المحظور" من الادعاءات المذكورة في سياسة البرنامج الإنمائي بشأن التحرش والتحرش الجنسي والتمييز وإساءة استعمال السلطة. غير أن هذه الفئة لا تشمل، لأغراض هذا التقرير، الادعاءات بالتحرش الجنسي، التي تدرج ضمن "سوء السلوك الجنسي". وتشمل "الأفعال غير المشروعة الأخرى" أي ادعاء لا يندرج في الفئات الأخرى الأوسع نطاقاً مع أنه يمكن أن يشكل انتهاكاً للإصدارات الإدارية للبرنامج الإنمائي. ومن الأمثلة على تلك الأفعال عدم التعاون مع التحقيقات، أو ممارسة أعمال خارجية دون إذن.

70 - وتُبلَّغ الشكاوى إلى المكتب عن طريق البريد الإلكتروني والاستمارات الشبكية والهاتفية المستقلة والمراسلات الشخصية والإحالات. وقد شكَّلت الشكاوى المتعلقة بالمخالفات المالية (الغش في المشتريات؛ والسرقعة والاختلاس؛ وإساءة استخدام الموارد الرسمية؛ وتقديم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات مزيفة؛ والغش في الاستحقاقات؛ وعدم الامتثال لمتطلبات الإفصاح المالي) ما نسبته 39,7 في المائة من الحالات الواردة في المكتب في عام 2022، أي بانخفاض عن نسبة 47,1 في المائة المسجلة في

عام 2021. وشكّلت الشكاوى المتعلقة بسوء السلوك الجنسي (الاعتداء الجنسي، والتحرش الجنسي، والاستغلال والانتهاك الجنسيان) نسبة 10,3 في المائة من القضايا التي تلقاها المكتب في عام 2022، وهو ما يمثل زيادة عن نسبة 8,8 في المائة المسجلة في عام 2021 (انظر الشكل الثامن).

الشكل الثامن

أنواع الشكاوى الواردة في عام 2022



■ الغش والمخالفات المالية ■ الأفعال غير المشروعة الأخرى ■ سوء السلوك الجنسي ■ سوء السلوك المحظور ■ الانتقام

71 - في عام 2022، تلقى المكتب معظم الشكاوى من أفريقيا (80 قضية)، تليها آسيا والمحيط الهادئ (58 قضية) ومنطقة الدول العربية (44 قضية)، وأوروبا ورابطة الدول المستقلة (31 قضية)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (22 قضية) والمقر (24 قضية). وإضافة إلى ذلك، كانت هناك 41 شكوى تورط فيها موظفون أو أفراد آخرون من العاملين بموجب عقود مع البرنامج الإنمائي المنتدبين في كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، ليصبح المجموع 300 شكوى (انظر الجدول 11).

الجدول 11
الشكاوى الواردة في عام 2022، بحسب المنطقة

عدد الشكاوى	
80	أفريقيا
58	آسيا والمحيط الهادئ
44	الدول العربية
31	أوروبا ورابطة الدول المستقلة
22	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
24	المقر
41	كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة
300	المجموع

معالجة القضايا

72 - في عام 2022، أنجز المكتب عمليات تقييم لما عدده 353 قضية. ومن بين هذه القضايا التي خضعت للتقييم، استدعت 152 قضية إجراء تحقيق. أما القضايا المتبقية البالغ عددها 201 قضية (56,9 في المائة) فقد أغلقت بعد إجراء تقييم.

73 - وفي عام 2022، أغلق المكتب 176 قضية بعد إجراء تحقيق فيها. وقد تبين أن الادعاءات الواردة في 114 قضية (64,8 في المائة) من تلك القضايا ليس لها ما يؤيدها من الأدلة المثبتة. ومن بين القضايا الـ 62 المتبقية، أدت 61 قضية (34,7 في المائة) إلى تقديم تقارير تحقيق (61 تقريراً) أثبتت بالأدلة وقوع سوء سلوك، وانتهى البت في قضية واحدة بتقديم رسالة خيارات (انظر الجدول 12).

74 - وقد حدد المكتب هدفاً له، كمؤشر أساسي للأداء، يتمثل في الانتهاء من البت في نسبة 50 في المائة من القضايا التي هي قيد التقييم في غضون ثلاثة أشهر، وإغلاق نسبة 50 في المائة من قضاياها التي هي قيد التحقيق في غضون 270 يوم عمل (393 يوماً تقويمياً)⁽⁴⁾. ومن بين القضايا الـ 353 التي خضعت للتقييم في عام 2022، أنهى المكتب البت في ما نسبته 91,96 في المائة منها في غضون ثلاثة أشهر. ومن بين القضايا التي أغلقت في أعقاب التحقيق، وعددها 176 قضية، أنجز ما نسبته 41,48 في المائة في غضون 270 يوم عمل.

75 - وفي نهاية عام 2022، كانت هناك 11 قضية قيد التقييم، و 242 قضية قيد التحقيق.

(4) وفقاً للإطار القانوني للبرنامج الإنمائي، الفصل الثالث، البند 1-4، "تُبلغ إلى المكتب الفترة الفاصلة بين تاريخ الادعاءات بارتكاب مخالفات، قدر الإمكان وحسب تعقيد القضية وتوافر موارد التحقيق، وينبغي ألا يتجاوز إنجاز التحقيق عادة 270 يوم عمل". وباحتساب العطل الرسمية للأمم المتحدة، فإن 270 يوم عمل يقابل 393 يوماً تقويمياً تقريباً؛ وبالتالي استخدم المكتب 393 يوماً تقويمياً كمقياس للتحقيقات.

كيفية البت في القضايا، 2021 و 2022

الإجراءات المتخذة		عدد القضايا لعام 2021	عدد القضايا لعام 2022
بعد التقييم:			
	أغلقت لعدم وجود ما يُسوغ التحقيق	78	185
	أحيلت إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة	6	10
	أحيلت إلى مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي	4	6
	مجموع القضايا التي أُغلقت بعد التقييم	88	201
بعد التحقيق:			
	أغلقت (غير مثبتة بأدلة)	90	114 ^(أ)
	أغلقت (مثبتة بأدلة)	58	62
	- قُدمت إلى مكتب الخدمات القانونية	30	28 ^(ب)
	- قُدمت إلى المكاتب القطرية	7	13
	- قُدمت إلى لجنة استعراض الموردين	17	18
	- قدمت إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة	4	2 ^(ج)
	- قدمت إلى مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي	-	-
	- رسائل الخيارات الصادرة	-	1
	مجموع القضايا التي أُغلقت بعد التحقيق	148	176
	مجموع القضايا المغلقة خلال العام	236	377
	تقارير التحقيق الصادرة	57	61^(د)
	تقارير الخسائر المالية الصادرة	1	-
	رسائل الخيارات الصادرة	-	1^(هـ)
	الرسائل الإدارية الصادرة	1	5^(و)

(أ) أُحيلت قضيتان إلى كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

(ب) أُحيلت قضية إلى السلطات الوطنية.

(ج) كانت قضيتان متصلان بموظفين في كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أُثبتت بالأدلة أربع قضايا ضد أربعة من موردي مشروع قيد التنفيذ على الصعيد الوطني، وجرى تقديمها إلى لجنة استعراض الموردين. ومع ذلك، تمسحياً مع قرار اللجنة بالألا يخضع موردو بائعي المشاريع المنفذة وطنياً لولايتهم القضائية الحالية، أعاد المكتب تقديم التقارير إلى وحدة الأعمال المعنية لضمان اتخاذ تدابير التخفيف ذات الصلة.

(د) أُثبت ستون تقرير تحقيق أدلة على وقوع سوء سلوك.

(هـ) رسائل الخيارات هي أدوات يُمنح من خلالها موظفو البرنامج الإنمائي، الذين توجد ضددهم أدلة على ارتكاب مخالفات، خيار إما الاستقالة بشروط محددة، بما في ذلك الالتزام بسداد أي خسارة مالية ناجمة عن المخالفة، أو الخضوع لتحقيق كامل وعملية تأديبية ممكنة.

(و) صدرت رسالة إدارية واحدة بشأن أربع قضايا لكونها تتضمن نفس الادعاءات.

القضايا المثبتة بأدلة

76 - كانت غالبية قضايا سوء السلوك المحتمل في القضايا المثبتة بالأدلة، وعددها 62 تحقيقاً، تتعلق بادعاءات الغش في عملية الشراء (21 قضية، أو 33,9 في المائة)؛ وتقديم بيانات كاذبة والتزوير وتقديم شهادات مزيفة (10 قضايا، أو 16,1 في المائة)؛ قضايا أخرى من قضايا عدم الامتثال للالتزامات (8 قضايا، أو 12,9 في المائة)، والاحتيال في الاستحقاقات (7 حالات، أو 11,3 في المائة). ويرد في المرفق الرابع موجز للتحقيقات المثبتة بأدلة التي أُبلغ عنها في عام 2022، بحسب نوع الادعاء.

77 - ومن بين القضايا الـ 62 المثبتة بالأدلة، وقعت 17 قضية (27,4 في المائة) في كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، و 17 قضية (27,4 في المائة) في منطقة أفريقيا، و 9 قضايا (14,5 في المائة) في منطقة الدول العربية، و 8 قضايا (12,9 في المائة) في منطقة أوروبا ورابطة الدول المستقلة، و 5 قضايا (8,1 في المائة) في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، و 5 قضايا (8,1 في المائة) في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وقضية واحدة (1,6 في المائة) في المقر.

سوء السلوك الجنسي

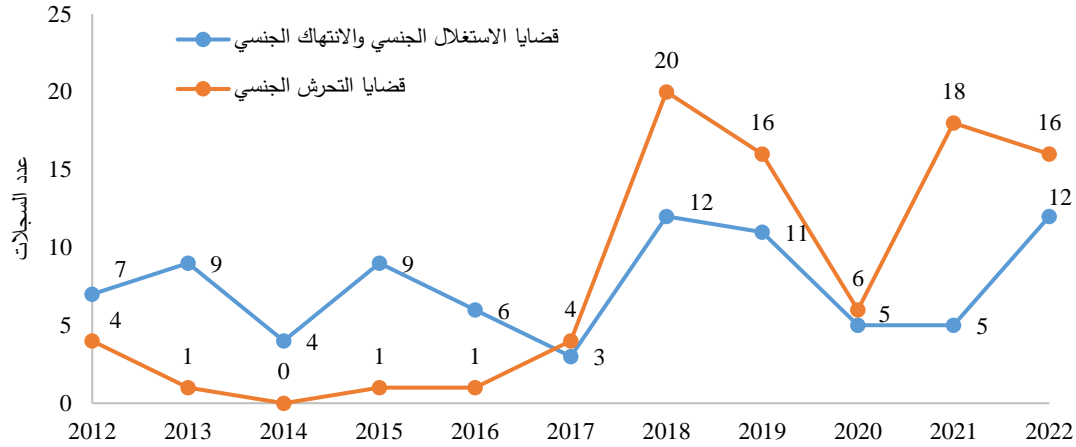
78 - في عام 2022، فتح المكتب 31 قضية تتعلق بسوء السلوك الجنسي (16 شكوى بشأن التحرش الجنسي؛ و 12 شكوى تتعلق بالاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي؛ وثلاث شكاوى تتعلق بالاعتداء الجنسي). ويشكل ذلك زيادة بنسبة 24 في المائة عن عام 2021، عندما فتح المكتب 25 قضية تتعلق بسوء السلوك الجنسي. وبالإضافة إلى ذلك، رُحِلَ المكتب أكثر من 12 قضية تتعلق بسوء السلوك الجنسي من عام 2021 إلى عام 2022 (6 شكاوى تتعلق بالتحرش جنسي؛ و 4 شكاوى تتعلق بالاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي؛ وشكويان تتعلقان بالاعتداء الجنسي). وبذلك، بلغ إجمالي عدد القضايا التي كانت لدى المكتب 43 قضية تتعلق بسوء السلوك الجنسي خلال عام 2022. انظر الشكل التاسع للاطلاع على الاتجاهات السابقة.

79 - وفي عام 2022، أثبت المكتب بالأدلة قضيتين من قضايا سوء السلوك الجنسي (قضية من قضايا التحرش الجنسي وقضية واحدة من قضايا الاعتداء الجنسي). ويمثل ذلك نقصاناً بنسبة 77,8 في المائة مقارنة بعام 2021، عندما أثبت المكتب بالأدلة تسع من قضايا سوء السلوك الجنسي (سبع قضايا تتعلق بالتحرش الجنسي؛ وقضية واحدة تتعلق بالاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسي؛ وشكوى تتعلق بالاعتداء الجنسي)⁽⁵⁾. وفي عام 2022، أغلق المكتب ما مجموعه 28 قضية سوء سلوك جنسي، من إجمالي عدد قضايا بلغ 43 قضية. ورُحِلَت خمس عشرة شكوى تتعلق بسوء السلوك الجنسي إلى عام 2023.

(5) يُبلغ المكتب عن أنواع القضايا المفتوحة استناداً إلى نوع سوء السلوك المزعوم وقت ورود القضية. غير أنه يمكن، أثناء إجراء تقييم أو تحقيق، إعادة تقييم نوع القضية وتحديثه في وثائق الإغلاق عند الانتهاء من التقييم أو التحقيق، بحيث يبين سوء السلوك الذي جرى تقييمه أو التحقيق فيه.

الشكل التاسع

قضايا التحرش الجنسي والاستغلال الجنسي/الاعتداء الجنسي الواردة، للفترة 2012-2022



الرسائل الإدارية

80 - في عام 2022، أصدر المكتب خمس رسائل إدارية إلى وحدات الأعمال ذات الصلة بعد الانتهاء من التحقيقات. وتتصل هذه الرسائل الإدارية بمسائل تتعلق بمخالفات في المشتريات وإساءة استعمال السلطة (رسالة إدارية واحدة)؛ وتضارب المصالح (رسالة إدارية واحدة)؛ والسرقه والاختلاس (رسالة إدارية واحدة)؛ وغيرها من حالات عدم الامتثال للقانون المحلي/إساءة استخدام الامتيازات والحصانات (رسالة إدارية واحدة). وبالإضافة إلى ذلك، أصدر المكتب رسالة إدارية واحدة إلى وحدة الأعمال المعنية في قضية تقديم بيانات كاذبة وتزوير وتقديم شهادات مزيفة.

الخسائر المالية واستردادها (القران 21/2014 و 13/2015)

81 - بلغ مجموع الخسائر المالية التي تكبدها البرنامج الإنمائي وأثبتتها تقارير التحقيق بأدلة أو رسالة الخيارات الصادرة عن المكتب في عام 2022 ما قدره 132 354 دولاراً، بالإضافة إلى خسارة قدرها 451 025 دولاراً في قضية أرسلت إلى سلطات ساموا. فوفقاً لما ذكره مكتب إدارة الشؤون المالية، بلغ مجموع الخسائر المالية المستمدة من تقارير التحقيق أو رسائل الخيارات المقدمة من عام 2013 إلى عام 2022 ما قدره 9 548 940 دولاراً، منها مبلغ 8 380 467 دولاراً اعتبرت قابلة للاسترداد. ومن ذلك المبلغ، استُرد مبلغ 3 872 647 دولاراً، أي ما نسبته 46,2 في المائة من الخسائر.

الإجراءات المتخذة في قضايا سوء السلوك (القرار 22/2011)

82 - ترد أدناه بالتفصيل إجراءات المتابعة التي اتخذتها مكاتب أخرى تابعة للبرنامج الإنمائي (مكتب الخدمات القانونية، ومكتب الأخلاقيات، والمكاتب القطرية، ولجنة استعراض الموردين، والمكاتب الإقليمية) نتيجةً لتقارير التحقيق التي أصدرها المكتب.

83 - واستناداً إلى تقارير التحقيق الـ 27 المتعلقة بالموظفين التي وُجّهت إلى مكتب الخدمات القانونية في عام 2022، فقد أنهيت خدمة موظف واحد. وحرّم أحد الموظفين من درجة واحدة في الرتبة وأرجئت

أهليته لاستحقاق العلاوة الدورية لمدة سنة واحدة. ووضعت رسالة في ملف ثلاثة موظفين إما استقالوا من العمل أو انتهت صلاحية عقودهم قبل إتمام التحقيق، تُبين، عملاً بالمادة 72 من الإطار القانوني، أن مكتب الخدمات القانونية كان سيوصي بأن تُوجه إليهم تهمة سوء السلوك لو أنهم استمروا في العمل لدى المنظمة. واستقال أحد الموظفين بعد تلقيه رسالة اتهام في إطار الإجراءات التأديبية؛ وبذلك وضعت رسالة في ملف الموظف عملاً بالمادة 81 (أ) من الإطار القانوني للبرنامج الإنمائي. وبُرى خمسة موظفين من جميع الادعاءات. وكانت التقارير المتبقية، البالغ عددها 16 تقريراً، لا تزال قيد استعراض مكتب الخدمات القانونية في 1 شباط/فبراير عام 2023.

84 - ونتيجة للتقارير المقدمة إلى المكاتب القطرية، البالغ عددها 13 تقريراً، فيما يتعلق بأفراد غير الموظفين، أنهيت خدمة أحد أصحاب عقود الخدمات، بينما لم تجدد عقود ثلاثة آخرين. وفي الوقت نفسه، وضعت ملاحظة في ملفات الخدمة الخاصة بثلاثة من أصحاب اتفاقات خدمات الموظفين الوطنيين، وقد استقال اثنان منهم، إلى جانب استقالة واحد من أصحاب عقود الخدمات. ولا تزال التقارير الأربعة المتبقية المتعلقة بأصحاب عقود الخدمات قيد الاستعراض.

85 - ومن بين التقارير الـ 17 التي قدمت إلى لجنة استعراض الموردين في عام 2022، والتي تشمل 18 قضية، أُنجرت وأغلقت خمسة تقارير بحلول نهاية العام، نتج عنها فرض جزاءات على ثلاثة موردين. وفي الوقت نفسه، قررت اللجنة أن اثنين من الموردين كانا خارج نطاق اختصاصها. وإضافة إلى ذلك، وُجّه إلى مورد واحد مشمول بالتقارير المتبقية إشعار بتعليق التعامل معه مؤقتاً، ريثما تستكمل اللجنة تلك التقارير.

86 - وأحيل تقريران من تقارير التحقيق إلى كيان آخر من كيانات الأمم المتحدة. وكان التقريران متصلين بموظفين وكانا لا يزالان قيد الاستعراض في نهاية العام. وأحيلت قضية واحدة إلى السلطات الوطنية وقد يُعاد فتحها ويُعاد تقديمها في انتظار ما ستؤول إليه الإحالة.

الامتثال الاجتماعي والبيئي

87 - في عام 2022، سجلت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي قضيتين جديدتين، ليصل العدد الإجمالي للقضايا إلى 21، منها 10 قضايا مفتوحة وتتعلق بمشاريع تقع في الأردن، وجنوب أفريقيا، وقيرغيزستان، والكاميرون، وكولومبيا، ومقدونيا الشمالية، وملاي، وموريشيوس، وميانمار، والهند. ودخلت قضية واحدة من قيرغيزستان مرحلة الرصد وفقاً لقرار مدير البرنامج الإنمائي استجابة لتوصيات وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي، بعد الانتهاء من التحقيق. وأغلقت الوحدة قضيتين تتعلقان بمشاريع في العراق وبرنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني التابع للبرنامج الإنمائي. وأوفدت الوحدة بعثات ميدانية إلى كولومبيا والهند. وفي عام 2022، واصلت الوحدة عملية تحديث مبادئها التوجيهية المتعلقة بالتحقيق التي سيتم الانتهاء منها في الربع الأول من عام 2023.

88 - وفي عام 2022، استضافت وحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي الاجتماع السنوي التاسع عشر لشبكة آليات المساءلة المستقلة والاجتماع الافتتاحي لآليات المساءلة في منظومة الأمم المتحدة، ووضعت بذلك معياراً جديداً في اعتماد الصيغة المختلطة لعقد هذه الاجتماعات. واضطلعت الوحدة بأنشطة للتوعية في عام 2022 من أجل تحسين فهم رسالتها وولايتها وأنشطتها مع الجهات الشريكة والجهات صاحبة المصلحة. ونظمت في لبنان مناسبة توعية عقدت بالحضور الشخصي لفائدة منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط مع آليات مساءلة من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والمصرف الآسيوي للاستثمار

في البنية التحتية والمصرف الأوروبي للاستثمار. ووحدة الامتثال الاجتماعي والبيئي هي واحدة من عدة شركاء في شراكة آلية معالجة المظالم والمساءلة، وهي منبر تعليمي عن آليات المساءلة يشمل مجموعة واسعة من المنظمات من القطاعين العام والخاص. وقد قادت الوحدة حلقة دراسية شبكية لشراكة آلية معالجة المظالم والمساءلة في الربع الثالث من عام 2022 بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وواصلت الوحدة أيضا أنشطتها في مجال التوعية عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من المحافل الرقمية.

منع التحرش الجنسي والاستغلال/الانتهاك الجنسيين

89 - خلال عام 2022، ظل المكتب عضوا نشطا في فرقة العمل المعنية بمنع التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين التابعة للبرنامج الإنمائي؛ وفريق عمل البرنامج الإنمائي المعني بدعم الضحايا/الناجين؛ واللجنة الاستشارية المعنية بقاعدة بيانات أداة التحقق من انعدام السوابق "Clear Check" التابعة للبرنامج الإنمائي⁽⁶⁾؛ وفرقة العمل التابعة للبرنامج الإنمائي المعنية بمعالجة قضايا التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين مع الشركاء المنفذين والأطراف المسؤولة المختارة لمشاريع البرنامج الإنمائي. وفي إطار هذه المبادرة الأخيرة لفرقة العمل، أسهم المكتب في مشروع مذكرة إرشادية لتقييم ورصد قدرات الشركاء المنفذين في مجال التصدي للتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين. وقدم المكتب أيضا مدخلات بشأن عملية التقييم التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي وحزمة توجيهات تقنية بشأن التعامل مع الادعاءات المتصلة بسوء السلوك الجنسي التي يتورط فيها الشركاء المنفذون، والتي شملت استمارة للإبلاغ عن الحوادث خاصة بالشركاء المنفذين للبرنامج الإنمائي/الأطراف المسؤولة فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بسوء السلوك الجنسي.

90 - وخلال عام 2022، شارك المكتب في عدة أفرقة عاملة تقنية مشتركة بين الوكالات، بما في ذلك الفريق العامل المعني بمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وأسهم المكتب في اختصاصات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لفريق خبراء معني بالتحقيقات في الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي. وساعد المكتب أيضا على زيادة الوعي بجهود تصدي البرنامج الإنمائي للتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين من خلال تقديم التدريب والعروض لأكثر من 200 موظف في أربعة مكاتب وإدارات قطرية.

91 - وخلال عام 2022، شارك المكتب في مختلف جلسات الإحاطة للجهات المانحة والتقييمات، وقدم استجابات بالنيابة عن البرنامج الإنمائي في مجال المسائل المتعلقة بسوء السلوك الجنسي. وواصل المكتب أيضا تقديم مدخلات بشأن البنود المتصلة بالتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين في اتفاقات المانحين.

92 - وخلال عام 2022، ساعد المكتب في تقديم إحاطات غير رسمية ورسمية للوكالة إلى المجالس التنفيذية. وقدم المكتب أيضا مدخلات بشأن الدراسة الاستقصائية السنوية المتعلقة بالإبلاغ عن التحرش الجنسي وكذلك بشأن الدراسة الاستقصائية لعام 2022 المتعلقة بجمع المعلومات عن تصورات فئات الموظفين فيما يتعلق بمعايير السلوك المتصلة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين في مواقع ميدانية محددة.

(6) آلية لمنع إعادة توظيف الموظفين الذين لديهم في سجلهم ادعاءات مثبتة ضدهم بارتكاب سوء سلوك جنسي.

93 - ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2020، أصبح يتعين على جميع المكاتب المشاركة وعلى كيانات الأمم المتحدة إبلاغ الأمين العام عن ادعاءات الاستغلال والانتهاك الجنسيين الموثوقة عن طريق قاعدة بيانات مأمونة متاحة على الإنترنت وشبه آنية تُعرف باسم أداة iReport الإلكترونية لنتبع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وخلال عام 2022، أبلغ المكتب، من خلال أداة التتبع، عن سبع من قضايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين المزعومة، تبيّن من تقييم أولي خضعتا له أنها ادعاءات ذات مصداقية. ونفذ المكتب أيضا التوجيهات الواردة من المنسّقة الخاصة المعنية بتحسين جهود الأمم المتحدة في مجال التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين. وبشأن تبادل المعلومات عن الادعاءات المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين مع أكبر مسؤول في الأمم المتحدة في البلد.

أنشطة التحقيق الأخرى

94 - في عام 2022، واصل المكتب الاستعانة برسائل الخيارات التي وُضعت في عام 2018 بالتشاور مع مدير مكتب الخدمات الإدارية ومدير مكتب الشؤون القانونية. ورسائل الخيارات هي أدوات يُمنح بموجبها الموظفون، الذين توجد ضدهم أدلة على ارتكاب أفعال غير مشروعة، خيار الاستقالة. ويمكن أن تجري الاستقالة بشروط محددة، بما في ذلك الالتزام بسداد أي خسارة مالية ناجمة عن الفعل غير المشروع؛ ويكون البديل عن ذلك هو مواجهة عواقب تحقيق كامل وإجراءات تأديبية ممكنة. وقد أرسل المكتب رسالتي خيارات في عام 2022: إحداها لم تود إلى إغلاق للقضية، بل إلى مواصلة التحقيق. وأدت القضية الأخرى إلى استقالة الموظف والتعهد بتعويض الخسائر المالية المتراكمة.